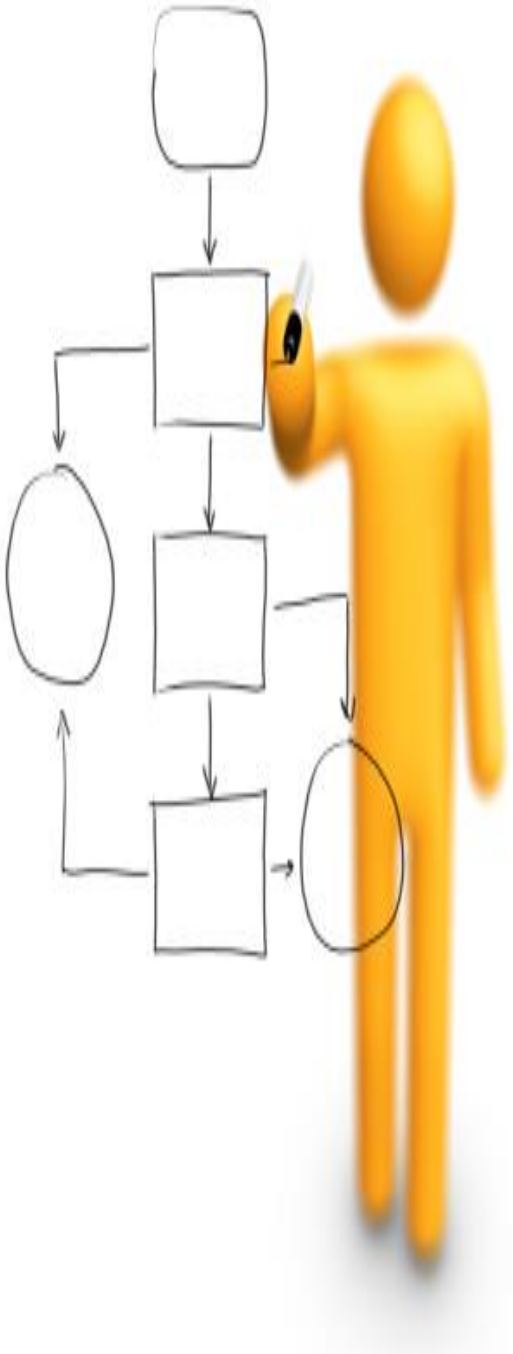

التنمية في المملكة العربية السعودية

بدأ التخطيط في المملكة منذ أكثر من أربعين عاما وتطور خلال هذه المدة مما أدى إلى تطور الاقتصاد السعودي (خطط خمسيه) ..

تعتمد المملكة على سلعة واحدة (النفط) وتعتبر المملكة دولة نامية , اقتصادها حرَ (يحترم الملكية الفردية) , يسود فيها نظام السوق , الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي , انتهاج تخطيط تأشري لتصحيح اختلالات السوق وتسريع عملية التنمية ..

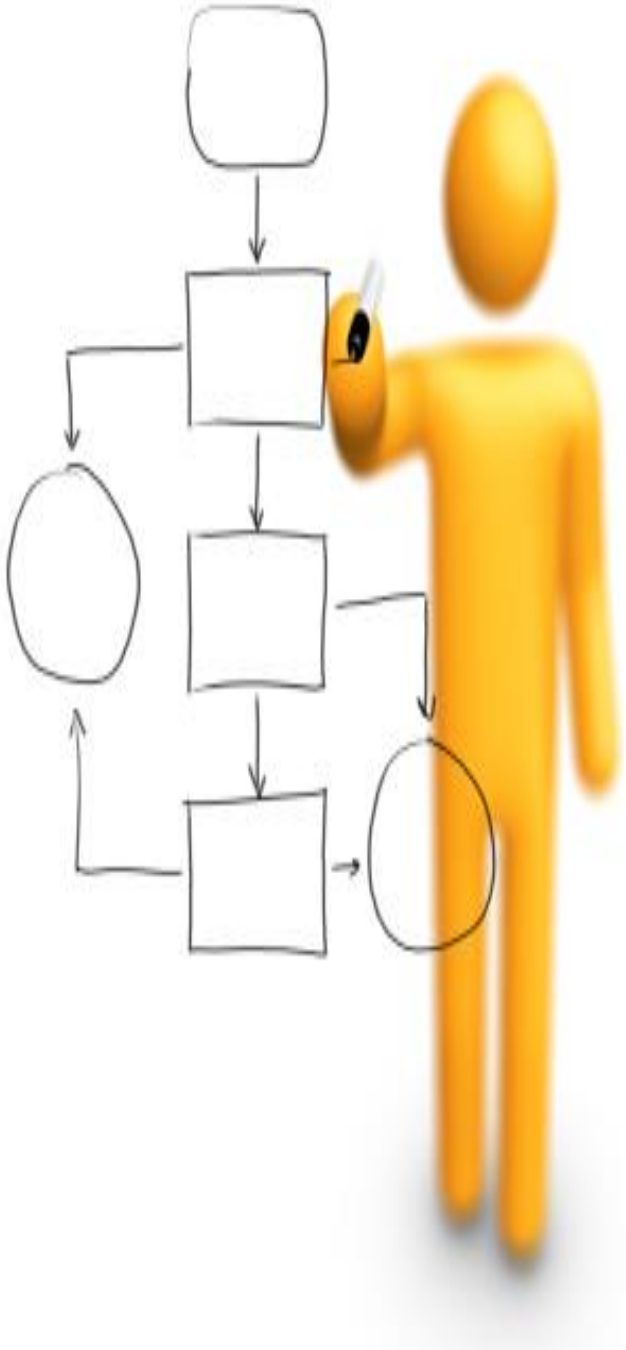

أنشئت أول هيئة مركزية للتخطيط في المملكة بأمر من الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله عام 1965,,

تحولت بعدها إلى وزارة التخطيط ومهمتها (الإعداد والإشراف ومتابعة خطط التنمية في المملكة) , ثم دمجت وزارة التخطيط مع وزارة المالية والاقتصاد عام 2003 م ..

الأهداف الإستراتيجية للتنمية في المملكة :-

1- الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية ..

2- تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ الأمن الداخلي ..

3- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع من خلال تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة والحصول على أقصى قدر من إيرادات النفط مع الحفاظ عليه من النُضوب ..

4- تنويع القاعدة الاقتصادية , وتقليل الاعتماد على النفط ..

الخصائص العامة للاقتصاد السعودي :-

1- الاعتماد على النفط , وهو الممولِ الأساسي لتنمية بقية القطاعات الأخرى ..

2- انتهاج نظام اقتصادي حر(مستندة إلى تعاليم الشريعة الإسلامية المشجِعة للمبادرات الفردية) ..

3- الحاجة للقوى العاملة المدربة (استقدام عدد كبير من القوى العاملة الوافدة) ..

4- التطور الاقتصادي السريع (نتيجة لارتفاع العوائد النفطية)..

الخطة الأولى (1970-1974)
ظهرت بكل تواضع نظرا لنقص البيانات وسوء الظروف المالية ..
الخطتين الأولى و الثانية اتبعت **استراتيجية نمو متوازن** (تحقيق معدل نمو مرتفع في كافة القطاعات)
الخطط الخمسية الثلاث الأولى كانت موجهة للقطاع العام (لم تشتمل على برنامج تفصيلي للقطاع الخاص) ..

الخطة الثالثة (1980-1984)كانت بداية تعديل الإستراتيجية القائمة على النمو المتوازن وأن هناك توجه لتولى القطاع الصناعى القيادة نحو تغيير الهيكل السعودي (إستراتيجية نمو غير متوازن)

الخطة الرابعة ركزت على دور القطاع الخاص في مستقبل التنمية ..

الخطة الخامسة (1990-1994)ركزت على تعزيز وتوسيع الأهداف الرئيسية للخطط التنموية السابقة , مع إعطاء أولوية قصوى للقطاع الخاص والسياسات التنظيمية ..

خطة التنمية الثامنة (2005-2009)م :-

تمثل مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط في المملكة ,
حيث تعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني
يمتد لعشرين عامًا قادمة , ويتضمن أربع خطط خمسيه متتابعة ,
مما يشكل تطوير لمنهجية التخطيط الاستراتيجي في المملكة ,

وحرصت على التالي : -

1- **تعريف الأهداف بدقة وتحديدها كميًا** ما أمكن ..
2- تحديد المدة الزمنية لتحقيقها والجهة المسؤولية عن ذلك ..
3- إحكام العلاقة بين السياسة والهدف الذي تسعى لتحقيقه , القضية التي تعالجها ..

التحديات التي واجهتها خطة التنمية الثامنة (على الصعيد المحلي) :-

1- تواصل النمو السكاني بمعدل عالي نسبيًا ..

2- الاستمرار في تحسين مستوى المعيشة ..

3- ازدياد أعداد المواطنين الداخلين لسوق العمل في ظل وجود بطالة نسبيًا ..

4- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية الحرجة (خاصة المياه) ..

أما على الصعيد الدولي فتشتمل على :-

1- تنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل تحرير نظام التجارة العالمية ..

2- انحسار أهمية المواد الأولية وازدياد أهمية المكون المعرفي والتقني في تكوين ميزة تنافسية ..

3- عدم استقرار الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف الأجنبي وأسواق المواد الأولية , وما يصاحب ذلك من تذبذبات تنعكس على الأسعار والعوائد ..

4- التزايد المستمر لأهمية التجارة الدولية في الخدمات ..

تابع الخطة الثامنة : تنمية الموارد البشرية

التعليم العام :-

ارتفع حجم الإنفاق على التعليم في المملكة لما له من دور رئيسي في تحريك عجلة التنمية ..

بعض السياسات العامة :-

أ/ تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم العام المختلفة ..

ب/ تضمين مادة تقنية المعلومات في جميع مراحل التعليم العام ..

ت/ تكثيف برامج الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة ..

ث/ تحسين مخرجات التعليم الفني والتدرب المهني ..

هـ/ زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي ..

القطاع الخاص :-

خطة التنمية الثامنة تستهدف دفع جهود القطاع الخاص وإسهاماته في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة دوره المستقبلي في النشاطات الإنتاجية ..

ركزت خطة التنمية الثامنة على محاور رئيسية لتفعيل القطاع الخاص :-

أ/ تنمية الخدمات العامة ..

ب/ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ..

ت/ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص ..

ث/ تطوير الأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص ..

ج/ تفعيل دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ..

قطاع الصحة :-

شهد قطاع الصحة تقدما كبيرا خلال العقدين الماضيين , من خلال انخفاض معدل وفيات الأطفال وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ..

أهداف إستراتيجية التنمية في القطاع الصحي :

أ/ تحقيق الربط الكامل بين المراكز الصحية والمستشفيات العامة ..

ب/ تهدف الصحة أن تصل نسبة السعودة في الكوادر الصحية إلى (50%) ..

ت/ تحديد عدد المستشفيات الحكومية لتحويلها للقطاع الخاص ..

ث/ تحديد نظام البطاقة الذكية والعلاج عن بعد (الطب الاتصالي) ..

ج/ تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني ..

ح/ توسيع نطاق اللامركزية لتتماثل الصلاحيات مع المسؤوليات ..

المرأة والتنمية :-

جاءت خطة التنمية الثامنة منعطفًا بارزًا لتوسيع مشاركة المرأة وتعميقها , حيث تم تخصيص فصل كامل عن المرأة والتنمية , وقد اعتمد مجلس الوزراء عام 1425هـ مجموعة من الضوابط والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء ..

و ذلك في عدة مجالات منها :

أ/ تطوير المشاركة في القطاع الخاص ..

ب/ تطوير المشاركة في الدولة ..

ج/ زيادة الفرص الوظيفية للمرأة ..

معالجة الفقر :-

استهدفت الخطة التنموية الثامنة القضاء على الفقر وتخفيض عدد الفقراء فقرا مطلقا إلى 18%

ترتكز إستراتيجية معالجة الفقر على الجوانب الأساسية التالية :

أ/ توفير فرص العمل والتعليم والتدريب والخدمات الصحية, وتحسين إمكانية وصول الفقراء للأسواق لتسويق منتجاتهم ..

ب/ تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر,

مثل :- اعتلال الصحة وصدمات تقلب السوق ..

توجيهات خطة التنمية الثامنة وما اشتملت عليه من أهداف وسياسات تشير بقدر كافي إلى **بعض السمات :**

1- منهجية التخطيط :-

أ/ **تحولت من تخطيط المشاريع إلى تخطيط البرامج ..**

ب/ توسيع أساليب التخطيط ..

ت/ الاهتمام بالتنمية الإقليمية المتوازنة ..

2- التطوير في إعداد الخطة :-

أ/ تعزيز مشاركات الوزارات ..

ب/ تعزيز إسهام الخبرات الوطنية في الإعداد ..

3/ أدوات التخطيط :-

حيث طورت الوزارة منظومة متكاملة من النماذج الاقتصادية التي يتم استخدامها , و تحديث قواعد البيانات وتطويرها ..

الخطة التاسعة (2010- 2014)

استأثر قطاع تنمية الموارد البشرية بالنصيب الاكبر من إجمالي المخصصات المعتمدة 50.6%

وجاء قطاع التنمية الاجتماعية والصحة في المرتبة الثانية إذ حظي بنحو (19%) من إجمالي المخصصات

الخطة العاشرة (2015-2019)

24 هدفاً